مجلة الكندي

مجلة قانونية سياسية تختص بنشر الأبحاث والدراسات القانونية والدولية المعاصرة

العدد السابع - السنة الاولى - المجلد الاول / صفر ١٤٤٧ الموافق تموز ٢٠٢٥

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الكندي - أربيل - العراق
تلفون: 0017 010 750 964+
البريد الالكتروني:info@alkindijournal.com

تتوفر نصوص البحوث كاملة لدى:

الموقع: alkindijournal.com

مجلة الكندي

مجلة الكندي
دراسات قانونية برؤية مستقبلية

مجلة قانونية سياسية تختص بنشر الأبحاث والدراسات القانونية والدولية المعاصرة

رئيس التحرير:

أ.د مالك دحام متعب حمادي الجميلي
جامعة المشرق – العراق

مدير التحرير:

أ.د أحمد سمير محمد ياسين الجبوري
جامعة كركوك – العراق

هيئة التحرير:

أ.د. عصمت عبد المجيد بكر
أستاذ قانون محاضر في عدد من الجامعات–العراق

أ.د.عمر محمد شحادة
الجامعة اللبنانية – لبنان

أ.د. محمد رياض دغمان
الجامعة اللبنانية – لبنان

د. رواد غالب سليقة
جامعة بيروت العربية – لبنان

د. عمار ممدوح البيك
جامعة حلب – سورية

أ.د. حسن فضالة موسى حسن التميمي
الجامعة العراقية – العراق

أ.د. أحمد نوار نصيف
جامعة تكريت – العراق

أ.د رشيد مجيد محمد الربيعي
جامعة بغداد–العراق

أ.د. بشير سعد زغلول
جامعة قطر – قطر

أ.د. محمد حمد مصطفى القطاطشة
الجامعة الأردنية – الأردن

د. محمد بن طريف
جامعة عمان العربية – الأردن

أ. د. وسام حسين غياض
الجامعة اللبنانية – لبنان

أ.م.د. مروان عامر نصيف جاسم
جامعة تكريت – العراق

صفقة القرن / قراءة تحليلية في التحولات السياسية

سياسة النشر

تُعنى مجلة الكندي بمشاركات الأبحاث الرصينة والدراسات والتعليقات على الأحكام القضائية وملخصات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها باللغة العربية والإنكليزية، كما تدعوكم المجلة للتفاعل معها وإغناء الأعداد الصادرة عنها وفق سياسة النشر الخاصة بها والمتمثلة بالآتي:

1- مجلة الكندي هي مجلة دورية تصدر شهرياً عن دار هاتريك للنشر والتوزيع في أربيل- العراق.

2- المجلة مختصة بنشر أبحاث العلوم الإجتماعية (القانونية والسياسية والاقتصادية)، أو عرض رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، أو التعليقات على الأحكام القضائية، أو التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات، أو عرض الكتب الجديدة ومراجعتها في العلوم القانونية والسياسية وباللغتين العربية والإنكليزية.

3- تحتفظ المجلة بحقوق النشر والطبع كافة، كما تعبر جميع آراء المؤلفين الواردة في البحث أو المادة العلمية عن وجهة نظرهم، ولا تُعَدُّ المجلة مسؤولة عنها، استناداً لمبدأ استقلالية الرأي، وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين..

4- المجلة غير ملزمة برد أصول البحوث أو التعليقات على الأحكام القضائية أو ملخصات الكتب ورسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراه سواء نشرت أم لم تنشر، مع خصم جميع المصاريف في حال عدم النشر.

5- تكون الأولوية بالنشر حسب الأسبقية بالحصول على قبول نشر للبحوث، وفي حال رغبة الباحث بالنشر المستعجل يستوفى مبلغ إضافي على أجور النشر النهائية للبحث، طبقاً لما متاح على موقع المجلة الإلكتروني.

6- يشترط بالمادة العلمية المراد نشرها بالمجلة، أن لا تكون قد سبق نشرها في مجلة أو دورية أو مؤتمر علمي، بتعهد يقدمه الباحث، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والمالية كافة.

7- يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه أو مادته العلمية إلى أي جهة أخرى لغرض النشر، حتى يصله رد المجلة بصلاحية بحثه أو مادته العلمية للنشر من عدمه خلال مدة شهرين من تاريخ استلام المجلة للبحث أو المادة العلمية، وبخلافه تحتفظ المجلة بحقوقها القانونية والمالية كافة.

8- يتعين على الباحث أن يلتزم بشروط وأسلوب النشر المعتمد من المجلة والمتاح على موقع المجلة الإلكتروني (https:// alkindijournal.com)، وبخلافه لا تتحمل المجلة مسؤولية التأخر بقبول أو نشر البحث أو المادة العلمية.

9- يجب على الباحث مراعاة الأمانة العلمية في البحث العلمي والدراسة الأكاديمية وفي مقدمتها أخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة أخلاقيات النشر (Committee On Publication Ethics) مثال ذلك، توثيق المراجع والمصادر والنصوص القانونية والعلمية ومراعاة الموضوعية والمنهجية في الكتابة، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والإدارية والمالية الكاملة عن أي انتهاك أو تجاوز لهذه الأخلاقيات طبقاً للقوانين والتعليمات الوطنية أو الدولية.

10- تخضع جميع البحوث العلمية المراد نشرها بالمجلة لتدقيق نسبة الانتحال (turnitin) ضماناً لعدم نشر البحوث مسروقة النص جزئياً أو كلياً، وبخلافه يتحمل الباحث المسئولية القانونية والمالية والإدارية الكاملة.

11- تخضع المادة العلمية التي تنشرها المجلة للتحكيم الشفاف والمراجعة العلمية المتخصصة (Peer-reviewed process) فضلاً عن التدقيق اللغوي (للغة العربية واللغة الإنكليزية)، ويكون للمجلة صلاحية الموافقة على النشر فيها من عدمه استناداً إلى الآراء الأولية لهيئة تحرير المجلة أو آراء المحكمين المتخصصين.

13- يمنح كل باحث نسخة ورقية من العدد المنشور فيه بحثه، فضلاً عن نسخة مستلة عن بحثه، ولا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

14- تعمل المجلة وفق آلية وسياسة النشر المفتوح (Open Access).

15- تلتزم المجلة بمنح الباحث قبول النشر حين استكمال جميع المتطلبات على أن يذكر فيه المجلد والعدد وسنة النشر. باستثناء البحوث المستلة من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه.

صفقة القرن

قراءة تحليلية في التحولات السياسية وأثرها على القضية الفلسطينية

اعداد همام خليل إسماعيل ال جعفر

اشراف الأستاذ / الدكتور علي محمود شكر دكتوراه في القانون العام الجامعة الإسلامية في لبنان

المستخلص

يتناول هذا البحث ما يُعرف بـ"صفقة القرن" بوصفها تحوّلًا جوهريًا في المقاربة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، مسلطًا الضوء على أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وانعكاساتها العميقة على القضية الفلسطينية. تستعرض الدراسة أبرز ما تطرحه الصفقة من انتقاص للحقوق الوطنية الفلسطينية، خاصة ما يتعلق بالسيادة، وحق العودة، والقدس، بالتوازي مع تكريس الاستيطان وتهميش الدور الفلسطيني في العملية السياسية. كما تُحلل الدراسة أثر الصفقة على العلاقات العربية–الإسرائيلية، موضحة كيف أصبح التطبيع واقعًا متسارعًا قبل التوصل إلى تسوية عادلة وشاملة. يعتمد البحث على المنهج التحليلي الذي يدمج بين الدراسات السابقة والمصادر الرسمية، ويختتم بتوصيات تسعى إلى تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وتفعيل الجهود الدبلوماسية الدولية كوسيلة لمواجهة التحديات الراهنة وصون الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. يهدف هذا العمل إلى تقديم رؤية متكاملة لفهم ديناميكيات المرحلة وتقييم المخاطر المترتبة على "صفقة القرن" في السياق الإقليمي والدولي.

الكلمات المفتاحية:

صفقة القرن– القضية الفلسطينية– السيادة الوطنية– حق العودة– التطبيع العربي الإسرائيلي– التحول السياسي.

Abstract

This research explores the so-called "Deal of the Century" as a pivotal shift in the American approach to the Israeli–Palestinian conflict, shedding light on its political, social, and economic dimensions, and its profound implications for the Palestinian cause. The study examines how the deal undermines core Palestinian national rights—particularly sovereignty, the right of return, and the status of Jerusalem—while simultaneously reinforcing Israeli settlement expansion and marginalizing the Palestinian role in the political process. Additionally, the paper analyzes the deal's impact on Arab–Israeli relations, illustrating how normalization has accelerated even before achieving a comprehensive and just peace agreement. Adopting an analytical methodology that combines previous literature and official sources, the research concludes with recommendations aimed at strengthening Palestinian national unity and activating international diplomatic efforts to safeguard the legitimate rights of the Palestinian people. This study seeks to offer a comprehensive perspective on the current dynamics and assess the risks posed by the "Deal of the Century" within the regional and international contexts.

Keywords:

Deal of the Century – Palestinian Cause – National Sovereignty – Right of Return – Arab–Israeli Normalization – Political Transformation

مقدمة

تُعد "صفقة القرن" واحدة من أبرز التحولات السياسية التي شهدتها القضية الفلسطينية في السنوات الأخيرة، حيث تمثل خطوة مفصلية في سياسة الإدارة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. جاءت هذه الصفقة في سياق جهد دولي وإقليمي لإعادة رسم خارطة الحلول في الشرق الأوسط، بما يشمل القضايا الأساسية مثل الحدود، القدس، حق العودة، والمستوطنات، وهي قضايا لطالما شكلت محور المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الأبعاد المختلفة لهذه الصفقة، ومتابعة تداعياتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية على المستوى الفلسطيني والعربي، مع محاولة فهم الرؤى المختلفة للأطراف المعنية وكيفية تفاعلهم مع هذا الطرح الجديد.

أهمية البحث

تبرز أهمية هذا البحث من خلال قدرته على تقديم فهم معمق لكيفية تأثير "صفقة القرن" على حقوق الشعب الفلسطيني، لا سيما فيما يتعلق بالسيادة الوطنية، الأرض، والقدس الشريف. كما تتجلى أهميته في دراسة انعكاسات الصفقة على أمن المنطقة واستقرارها، من خلال تحليل الأبعاد السياسية والدبلوماسية، وكذلك من خلال تقييم تأثيرها المحتمل على العلاقات العربية الإسرائيلية. علاوة على ذلك، يتيح البحث فرصة لتسليط الضوء على القضايا الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الصفقة، مثل تأثيراتها على حركة التجارة، فرص العمل، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين، ما يجعل الدراسة شاملة وتواكب الواقع المعاصر للقضية الفلسطينية.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول كيفية فهم وتفسير الأطراف المعنية، بما في ذلك الفلسطينيون والدول العربية، لمضمون "صفقة القرن"، ومدى إدراكهم لتداعياتها المحتملة على القضية الفلسطينية. ويطرح البحث تساؤلات حول مدى قدرة هذه الصفقة على فرض حلول عملية للمشكلات المزمنة في المنطقة، وما إذا كانت تمثل تهديدًا للحقوق الفلسطينية أم فرصة لإعادة التفاوض وإعادة البناء السياسي. كما تهدف الدراسة إلى تحليل مواقف الأطراف الدولية المختلفة، وقياس أثر هذه المواقف على إمكانية تنفيذ بنود الصفقة أو رفضها.

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على منهج تحليلي يجمع بين دراسة الأدبيات السابقة، والمصادر الأكاديمية والوثائق الرسمية، إلى جانب تحليل السياسات والمواقف السياسية المختلفة تجاه الصفقة. كما سيتم استخدام المنهج المقارن لمقارنة موقف الأطراف الفلسطينية المختلفة بالدول العربية والدول الكبرى، بهدف تقديم رؤية متكاملة حول التحديات والفرص التي تفرضها الصفقة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحليل تداعيات الصفقة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي في الأراضي الفلسطينية، مع الاستناد إلى الإحصاءات والدراسات الميدانية المتوفرة.

هيكلية البحث:

سيتم تقسيم هذا البحث إلى مبحثين عبى النحو التالي:

المبحث الأول: الصفقة إفصاح واضح عن سياسة الإدارة الأمريكية تجاه سبل الصراع في المنطقة

المبحث الثاني: أبعاد وتداعيات صفقة القرن

المبحث الأول

الصفقة إفصاح واضح عن سياسة الإدارة الأمريكية تجاه سبل الصراع في المنطقة

يعتبر تاريخ 2020/1/28، يوم الإعلان الرسمي عن "صفقة القرن"، يوماً يتجاوز حدوده كمجرد "يوم مفصلي"، كأي يوم مفصلي آخر، في مسار القضية الوطنية الفلسطينية، والأوضاع في الإقليم باعتباره إعلاناً لمرحلة جديدة، في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي – العربي باعتبار صفقة القرن هو الحل السياسي الوحيد المعروض في الساحة الدولية، وباعتبارها الخيار الفلسطيني الوحيد، الذي لا خيار سواه، وأن كل المعايير السابقة القائمة على مبادئ القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، لم تعد قائمة. وأنها وحدها، معايير "رؤية ترامب" للحل، هي التي ستفرض نفسها، سلماً، أم حرباً،[1] وأنها وحدها، معايير "رؤية ترامب" للحل، هي التي ستفرض نفسها، سلماً، أم حرباً، من خلال كل أشكال الضغوط السياسية والاقتصادية، ومن خلال فرض الوقائع الميدانية، بقوة البطش الدموي، وعبر قوانين تقوم على مبادئ التمييز العنصري والتطهير العرقي، وعلى روايات خرافية توراتية، لا ترى في فلسطين إلا أرض إسرائيل.

(1) خالد اياد هنا، واقع تطبيق قرارات منظمة الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى، غزة، 2017، ص48.

صفقة القرن / قراءة تحليلية في التحولات السياسية

حيث تعكس "الصفقة" تحولاً في سياسة الإدارة الأمريكية الحالية تجاه سبل حل الصراع، وانحرافاً بارزاً وملموساً عن سياسة كل الإدارات التي سبقتها في البيت الأبيض في العقود الخمسة الأخيرة.

المطلب الأول: التحول في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية بشكل علني مكشوف

لا بد من توسيع دائرة النظر إلى "صفقة القرن" لنقرأ جيداً كيف تتداح بعدوانيتها ووحشيتها على فلسطين وعموم المنطقة في آن. هي صفقة ذات بعدين متلازمين البعد الفلسطيني، من جهة، والبعد العربي والإقليمي، من جهة أخرى.

أولاً: الصفقة في البعد الوطني الفلسطيني:

إن الصفقة ليست بالطبع صيغة للحل الوطني، كما أنها بالتأكيد لا تشكل إطاراً صالحاً للتفاوض، بل هي مجموعة من الإملاءات، عرض هابط للاستسلام، بآلية جهنمية مفتوحة الآجال زمنياً، ترمي إلى تأييد بقاء الشعب الفلسطيني أسيراً، لرباعية المشروع الصهيوني: الاحتلال + الاستيطان + التطهير العرقي والفصل العنصري + إعدام الهوية السياسية. فللصفقة أجندة واضحة، محددة المعالم، بدأت إدارة ترامب قبل إعلان نصها الرسمي الكامل، افتتحها الرئيس الأميركي بالإعلان عن الاعتراف بالقدس، عاصمة لدولة إسرائيل (2017/12/6)، ونقل سفارة بلاده إليها، لتتبعها مجموعة من القرارات الأخرى، أهمها ما يتصل بشطب ملف اللاجئين وحق العودة؛ واعتبار المستوطنات لا تتعارض مع القانون الدولي (2019/11/18)، ما يعني القبول بها، وعدم الاعتراض على نشرها وتوسيعها؛ فضلاً عن قرار تنفيذي، يعتبر اليهودية قومية رسمية، وليست ديناً فحسب (2019/12/11)، ما يساوي الموافقة على قانون يهودية الدولة الإسرائيلي. هذا دون أن ننسى، ورشة البحرين الاقتصادية (25–2019/6/26)، التي طرح فيها الجانب الاقتصادي من صفقة القرن[2].

فصفقة القرن إذن، تستكمل ما سبقها وبتصميم أشد على فرضها، بموافقة فلسطينية أو بدونها، من خلال مفاوضات أو بدونها، وذلك بخطوات متفق عليها، منسقة – من حيث التوقيت – وبقدر المستطاع (أي بما يعطي إسرائيل، وحدها، هامشاً للاجتهاد) بين تل أبيب وواشنطن، وبهدف مشهر: تصفية الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وابتلاع نصف مساحة الضفة الغربية استيطاناً، وضماً، وإلحاقاً. حيث في هذا الإطار، يتحرك المشروع الأميركي – الإسرائيلي، على خطين: الأمنية والاقتصادية والسياسية العليا للاحتلال، الذي يلتف حولها بأدواته، كما السوار حول المعصم، ليخترقها طولاً وعرضاً، كلما عن على باله.

---

[2] عبدالله الاشعل، اثر اعلان الدولة الفلسطينية على المركز القانوني للأراضي الفلسطينية، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، 2009، ص108.

ثانياً: الصفقة في البعد العربي: التطبيع هو العنوان:

1- صفقة القرن لا تستهدف الحالة الفلسطينية وحدها، بل الوضع في الإقليم العربي بنفس المقدار، فهي تعتبر أن اصطفاف هذا الوضع على نسق المشروع الأميركي – الإسرائيلي، هو المدخل الأهم لاحتواء الرقم الفلسطيني الصعب، الذي لا بد أن يكون من أصلب المتصدين لمشروع تصفوي بين الملامح للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

أ- من هذه الزاوية، وعلى خلاف المشاريع السياسية التي انطلقت منذ عملية مدريد – واشنطن (1991 – 1993)، مروراً بمسلسل اتفاقات أوسلو (1993 – 2000)، وانتهاء خطة "خارطة الطريق" (2003)، التي كانت تعتبر المسار الثنائي الفلسطيني – الإسرائيلي هو الأساس في التسوية، والمسار الإقليمي تابعاً له، أتت صفقة القرن لتلحظ موقعية المسار الإقليمي بالتوازن مع المسار الثنائي، بل يتقدمه في حال تعثره، ليفتح الطريق أمام الثنائي، بممارسة الضغط عليه.

ب- التطبيع عنوان صفقة القرن في الإقليم. التطبيع ليس بمعناه الدارج، بما هو علاقات عادية متكافئة، أو شبه متكافئة بين دول، بل بواقع ووظيفة تلبية المصالح الاستراتيجية العليا، الأمنية والاقتصادية والسياسية، للولايات المتحدة وإسرائيل. في هذا الإطار، وبحجة أولوية مواجهة مخاطر تمدد نفوذ إيران في الإقليم، إدعاء؛ ومن أجل ضمان استقرار الأنظمة السياسية القائمة، حقيقة؛ تقع منطقة الخليج في مهداف صفقة القرن، حيث ترتفع في بعض دولها – على نحو ملفت – وتيرة التطبيع الزاحف مع إسرائيل.

2- الموقف العربي الرسمي المجمع على رفض صفقة القرن، كما عبر عنه البيان الصادر عن اجتماع الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية، وإن عكس موقف غالبية دول الجامعة، فإنه لا يعبر عن موقف دول أخرى، أو استعدادها للثبات عليه، وهي الدول التي لم يبخل بعضها عن إسداء "نصحها" للفلسطينيين بالتعاطي البراغماتي (!) مع المشروع الأميركي – الإسرائيلي، باعتباره آلية للتفاوض، وليس سقفاً للحل؛ أو بالدخول عليه في اشتباك تفاوضي بغرض تقريبه من الرؤية الفلسطينية[3].

أما أسباب هذا الإجماع الرسمي العربي الظاهري، فنعيدها إلى تضافر عاملين:

أ- الموقف الدولي المتقدم، بصيغ وأشكال مختلفة، في رفض الصفقة، أو عدم قبول الأسس التي قامت عليها، لأنها تتجاوز على نسق المعايير والقوانين الدولية في حل القضايا، وإحلال الرؤية الأميركية بديلاً في حل المشاكل على صعيد دولي (الاتحاد الأوروبي على لسان وزير خارجيته، ودول رئيسية في إطاره؛ روسيا، الصين، 14 دولة في مجلس الأمن، أمين

[3] **حسن الباش، فلسطين في اليونسكو بين الرفض والقبول، مجلة العودة، العدد88، 2013، ص107.**

عام الأمم المتحدة؛ منظمة التعاون الإسلامي، الاتحاد الإفريقي، وحتى داخل الكونجرس نفسه، حيث وقع 107 من أعضائه على وثيقة ترفض المشروع).

ب- ضغط الشارع العربي في عدد مهم من الدول، الذي عبر من خلال حركته الجماهيرية عن رفضه للمشروع الأميركي – الإسرائيلي، ولعملية التطبيع.

3- قد تكون حركة الشارع العربي، مع استثناءات محدودة، ليست بعد، بمستوى يرقى إلى صد العدوان والحروب التي تجتاح الإقليم، لكنها حركة تنطوي تراكمياً على إمكانية النهوض الحقيقي، في ضوء المخاطر التي تتهدد استقلال وسيادة ووحدة أراضي الدولة الوطنية في عدد من الأقطار العربية، التي بدأت نذرها تتجمع في سياق حرب الخليج (1991)، وتأكد منحاها بعد احتلال العراق (2003)، لتتسارع وتيرتها بعد العام 2011.

ومن شأن هذه المخاطر، بما فيه تلك الناجمة عن صفقة القرن، التي تتهدد الكيانات الوطنية في الإقليم، وفي السياق الدولة الوطنية، أن توسع القاعدة الاجتماعية المنخرطة في الدفاع عنها، وعن مضمونها الديمقراطي، السياسي والاجتماعي. ولقد بدأت هذه التطورات تدفع باتجاه استعادة وتجديد موقع التحرر الوطني في برنامج القوى السياسية في عديد البلدان العربية، ما يشكل دعماً حقيقياً لنضال الحركة الوطنية الفلسطينية ضد صفقة تصفية الحقوق الوطنية لشعبنا. وطالما أن صفقة القرن تهدد – إلى جانب فلسطين – دول الإقليم وشعوبها، وهذا هو الأساس، فإن القاعدة السياسية لمناهضة الصفقة، سوف تتسع باضطراد في المدى الإقليمي، بفعل جدلية العدوان المتمادي، والرد الذي يستدعيه[4].

فلا يمكن لنا أن نغيب العلاقات التاريخية والسياسية التي تربط، بين فلسطين ومحيطها العربي، خاصة ما يسمى بـ "دول الطوق"، ولا نستطيع في السياق نفسه أن نتجاهل أن المخططات الأميركية – الإسرائيلية، وهي ترسم وتحاك لفلسطين، فأنها في الوقت نفسه ترسم وتحاك لعموم المنطقة العربية، وأن أية خطوة معادية قد تنال من شعب ما في هذه المنطقة، فإنها تنال من باقي شعوبها.

هناك وحدة عضوية بين فلسطين وعدد من الأقطار العربية، تفرضها علينا بالقوة، فضلاً عن التاريخ واللغة الثقافة، الجغرافيا السياسية والنسيج الاجتماعي المتواصل عبر الحدود، والمصالح، وكذلك المخاطر المشتركة التي يشكلها الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي، وكل من يحاول أن يفصم عرى هذا الترابط فإنه في الواقع يعاند الحقيقة والوقائع الدامغة. وعندما تطرح التسوية السياسية على الطاولة، فهناك أكثر من عامل يربط بين القضية الفلسطينية، وبين قضايا المنطقة، وبين فلسطين والدول

---

[4] شادي عدنان الشديفات، الاعتبارات القانونية حول وضع القدس في القانون الدولي، مجلة الدراسات، المجلد 99، عمان، 2017، ص88.

العربية، لعل واحدة منها هي قضية اللاجئين، والحدود، والمياه، والأمن القومي المشترك، وهي كلها قضايا لا يستطيع طرف عربي أن يعالجها منفرداً دون أن يأخذ بالاعتبار، وأن يقيم وزناً، للأطراف العربية الأخرى، من موقع المصالح المشتركة. وحتى لو حاول البعض في بعض الأوساط العربية الانعزالية، أن يتجاهل هذا الواقع، فإن التحالف الأميركي – الصهيوني، يأبى إلا أن يؤكد هذه الحقيقة، وهذا الواقع، ولعلها ليست صدفة أن تعلن إدارة ترامب اعترافها بالقدس عاصمة لدولة الاستعمار الاستيطاني، وتنقل سفارتها إليها، وبعد فترة وجيزة، تعلن اعترافها بالضم الإسرائيلي للجولان العربي السوري، في خطوتين، أرادت من خلالهما أن تربط بين القضية الفلسطينية وحلها، وبين الحالة الإقليمية، وما يجب أن تكون عليه، تحت سطوة الحل الأميركي للقضية الوطنية الفلسطينية، ولحسم الصراع الإقليمي والدولي على النفوذ في المنطقة لصالح الإمبريالية الأميركية، بكل ما يعنيه هذا من تداعيات على المصالح العربية، وتداعيات على الخيارات السياسية للدولة الوطنية العربية.

كما تستهدف "صفقة القرن" شعوب المنطقة بأسرها. فالصفقة تتحرك، إلى جانب محورها الفلسطيني، على محور إقليمي، تحت عناوين متعددة، أحد هذه العناوين ومن أشدها خطورة ما يطلق عليه التطبيع، الذي هو الاسم الكودي لاستتباع المنطقة وشعوبها، وخيراتها للتحالف الأميركي – الإسرائيلي، بما يشمل البعد الاقتصادي، والمالي، والأمني، أي في المجمل، الأبعدا لاستراتيجية، بما فيه بناء تحالفات أمنية لم تكن قائمة فيما مضى، من شأنها أن تعيد صياغة معادلات العلاقات الإقليمية في المنطقة، ما يجعل، من إسرائيل دولة حليفة، في مواجهة ما يسمى الإرهاب بتعريفه الأميركي – الإسرائيلي، أي قوى المقاومة في الميدان[5]. وتعد "الصفقة" انتصاراً ساحقاً للتوجهات اليمينية الإسرائيلية، التي ترى أن لإسرائيل ادعاءات "تاريخية وقانونية" على كل الضفة الغربية التي تعدها جزءاً من "الوطن التاريخي للشعب اليهودي"، وأن تركها منطقة محتلة هو تنازل سخي، وأنها هي التي ستقرر كل شيء، أحياناً بالاتفاق مع الأميركيين، وأنها ستحتفظ لنفسها بحق الفيتو، إذا وقع ذات مرة شيء لم يرق لها في "الصفقة"، وأن اللادولة الفلسطينية المقترحة ستقام إذا نفذت سلسلة من الشروط المسبقة، التي ستحدد إسرائيل ما إذا كانت قد نفذت بالفعل.

من ناحية أخرى، يلاحظ عزمي بشارة أن لغة "الصفقة" لغة استعمارية وصائية تعود إلى القرن التاسع عشر، وإلى أنها "مستفزة لأي عربي أو حتى (شرقي) أو (جنوبي) من أبناء العالم الثالث، وهو ما التفت إليه، أيضاً، دانيئيل ليفي – أحد المشاركين في صياغة "وثيقة جنيف" غير الرسمية في ديسمبر 2003م، وعضو أطقم تفاوض إسرائيلية في السابق – الذي أكد أن لغتها لغة كراهية وليست لغة سلام، لغة عنصرية تعبر عن استعلاء استعماري، ونمط من أنماط التفكير الاستعلائي لغة

(5) سعد الدين العثماني، انتفاضة الاقصى الحصيلة والافاق، مجلة الفرقان، العدد 48، 2013، ص143.

تكن احتقاراً للفلسطينيين وتسخر منهم، وتنظر إليهم بوصفهم عصابة من الخارجين على القانون، ومحرضين، وناكرين للجميل، وترى فيهم شريكاً لائقاً للحوار فقط إذا أعربوا عن الندم وكفروا عن خطاياهم[6].

ولعل ثمة مبالغة فيما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أبراش من أن "الصفقة" تعكس تحولاً في نظرة المجتمع الأمريكي والدولة العميقة تجاه القضية الفلسطينية، منوها بأن الرئيس ترامب لم يأت من الشارع ليصبح رئيساً، وإنما صنعته الدولة العميقة لتحقيق أهداف محددة، وأنه حتى في حالة عدم إعادة انتخابه فلن يتغير الموقف الرسمي الأمريكي كثيراً بالنسبة إلى الصراع في الشرق الأوسط. وتعد "الصفقة" امتداداً لسلسلة من الإجراءات غير المسبوقة التي اتخذتها إدارة ترامب، وتصب كلها في مصلحة إسرائيل، ومنها: التنصل من الالتزامات الأمريكية السابقة برعاية حل الدولتين – لا تمت "الدولة" الفلسطينية المقترحة بموجب "الصفقة" لمفهوم الدولة بصلة – والاعتراف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، دون ترك أي مجال للتفاوض بشأن المدينة، ووقف الدعم الأمريكي المالي للمؤسسات الفلسطينية – وقف دعم "الأنروا" في استهداف صريح لحق العودة – والاعتراف بضم إسرائيل لهضبة الجولان السورية المحتلة، ودعم ضم إسرائيل للمستوطنات المقامة على أرض فلسطينية – مبدأ وزير الخارجية الأمريكية بومبيو – و"غور الأردن"، بما يعني فرض حدود وأمر واقع بالقوة، وإغلاق المفوضية الفلسطينية في واشنطن. تسعى "الصفقة"، ضمن أمور أخرى، إلى تقديم نموذج جديد ومختلف لحل الصراع، من ناحية، وإلى خلق بيئة شرق أوسطية جديدة تضم حلفاً أمريكياً إسرائيلياً عربياً، وإزالة العقبة الفلسطينية، التي حالت دون التطبيع الكامل والعلني والرسمي مع بعض الدول العربية، خاصة الخليجية، التي حدث تقارب بينها وبين إسرائيل مؤخراً، كما حالت دون دمج الكيان المحتل في المنطقة؛ وهي بهذا المعنى صدى لأفكار شيمون بيرس بشأن "الشرق الأوسط الجديد"، أو "الكبير"، الذي تصبح فيه إسرائيل جزءاً طبيعياً من الإقليم.

لم تلق "الصفقة" قبولاً سوى في إسرائيل، ولم تبق أمام الفلسطينيين هامشاً ولو ضئيلاً من المناورة، خاصة في ثلاث قضايا جوهرية هي: القدس واللاجئين والحدود، حيث "أزاحت مسألتي القدس واللاجئين من جدول الأعمال بشكل عملي وبشكل أحادي الجانب، فلن تقسم القدس ولن يعود لاجئ واحد إلى أرض دولة إسرائيل. أما مسألة الحدود، فقد تحددت بشكل أحادي الجانب بما في ذلك ضم أجزاء من الضفة الغربية وغور الأردن".

(6) اكرم عدوان، تقسيم فلسطين في مشروع لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة البحرين، 2015، ص180.

المطلب الثاني: صفقة القرن تمكين للكيان الصهيوني في إقامة دولة دينية يهودية توسعية في فلسطين

بعد الإعلان عن الصفقة بدأت الأمور تتشكل بشكل رسمي من تغيرات في العاصمة والحدود والسيادة واللاجئين والتنظيمات الفلسطينية والأمن والدفاع، كل هذه القضايا تشير إلى تغير الوضع الراهن للقضية الفلسطينية. مما يدل على وجود أزمة حقيقية تمر به القضية الفلسطينية بكافة مستوياتها[7].

أولاً:تثبيت إسرائيل كدولة يهودية:

تسعى "الصفقة" إلى ترتيب وضع مريح لإسرائيل، وتثبيت وجودها كدولة يهودية، وتلبية كل مطالب اليمن وادعاءاته التوراتية و"التاريخية". ففي مجال التوسع وضم المزيد من الأراضي الفلسطينية المحتلة تتيح "الصفقة" لإسرائيل "ضم جميع الكتل الاستيطانية الواقعة غربي الحواجز الأمنية القائمة، التي يقيم فيها نحو 345000 مستوطن، مع عدم إخلاء أي مستوطنة من المستوطنات التي تقع شرقي هذه الحواجز ويقطنها نحو 1000 مستوطن، منها 15 بؤرة استيطانية منعزلة، يقيم فيها نحو 1400 مستوطن؛ وهو ما يعني أن إسرائيل ستضم إليها نحو نصف المنطقة (ج)، التي تسيطر عليها بالفعل، وتشكل 60% من مساحة الضفة الغربية – بواقع 17% من منطقة "غور الأردن"، و3% من مساحة المستوطنات و10% عبارة عن كتل استيطانية ومحاور للسير".

وفيما يتعلق بمجال الأمن، تلبي "الصفقة" كل متطلبات الأمن الإسرائيلية، وهي تتبجح، بلا مواربة، بأن الشق الأمني بها تطور "استناداً إلى تفهم الجانب الأمريكي للاحتياجات الأمنية لإسرائيل". بل إن هذا التفهم يتجاوز التمكين أمنياً لإسرائيل في فلسطين، ليتيح لها العربدة عسكرياً في الإقليم قاطبة، بذريعة "الفزاعة" الإيرانية: "يجب أن نضع في الحسبان كل ما تفعله إيران كي نحدد الاحتياجات الأمنية لإسرائيل". أي إنها مخولة، بموجب "الصفقة"، بأن تعربد في كل مكان بلا قيد، تحت رعاية أمريكية، بل و"تفوضها في مسألة تحديد الطريقة التي تراها مناسبة للسيطرة الأمنية إذا غاب عن واضع الخطة شيء ما، من خلال الاعتماد على طائرات التجسس، والمسيرات وكل عتاد جوي آخر".

بموجب "الصفقة" كذلك تسيطر إسرائيل على المحاور الرئيسة للطرق؛ بما يمكنها من تطويق جميع المساحات الفلسطينية، وعلى الحدود الدولية لـ "الدولة" الفلسطينية المقترحة، وتمنحها حرية العمل في المجال البري في كل المساحة الواقعة غرب نهر الأردن، مع سيطرة تامة على المجال الجوي بأكمله، وسيطرة في البحر على المياه الإقليمية لقطاع "غزة"، وتمكنها حتى من فرض حصار بحري دائم عليه. وفي المجال الإلكترومغناطيسي، هي التي ستحدد الترددات التي ستستخدمها "الدولة" الفلسطينية

---

(7) عبد الحميد المجالي، القدس– احتلال وتهويد ومفاوضات في طريق مسدود، مجلة حوليات، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2017، ص120.

المقترحة. من ناحية أخرى، لن تكون "الدولة" الفلسطينية المقترحة منزوعة السلاح وحسب، بل ستكون مرغمة، وإلى الأبد، على التعاون والتنسيق الأمني مع أجهزة الأمن الإسرائيلية.

وفيما يخص قضية "القدس"، ترسخ "الصفقة" هيمنة إسرائيل على المدينة، بشطريها، وتكرس احتلال للقدس الشرقية، وتقضي على أمل الفلسطينيين في جعلها عاصمة لدولة فلسطينية مأمولة، بل إنها تتيح لدولة الكيان الصهيوني تحديد حدود القدس طبقاً لحدود جدار الفصل العنصري. أما الأماكن الإسلامية المقدسة – المسجد الأقصى – فإن "الصفقة" تعيد خلط الأوراق وتتيح لإسرائيل التسلل إلى المسجد الأقصى عبر بوابة التأكيد – كما يقول نص الخطة – على أهمية القدس للأديان الثلاثة، وعلى حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، وممارسة العبادة؛ بمعنى أن المسجد الأقصى سيكون متاحاً أمام اليهود للصلاة فيه، وهي خطوة ستتلوها، لا ريب، خطوات تمهد لما هو أخطر بعدها.

أما سكان القدس الشرقية من الفلسطينيين، الذين يمثلون عبئاً سكانياً على إسرائيل، فإن "الصفقة" وضعت نصب عينيها إزاحة هذا العبء عن كاهلها لتصبح دولة الكيان أكثر يهودية؛ وذلك عبر التخلص منهم وتخييرهم بين: الحصول على جنسية "الدولة" الفلسطينية المقترحة ونقلهم بذلك خارج إسرائيل، أو منحهم إقامة إسرائيلية – بدون جنسية – ما يعني إمكانية التخلص منهم في أي وقت من خلال عدم تحديد الإقامة، أو منحهم جنسية إسرائيل لكن بشروط لم تحددها الخطة، وعندئذ يخضعون لتمييز عنصري ويصبحون مواطنين من الدرجة الثانية وعمالة رخيصة مطلوبة[8].

وفي قضية اللاجئين، تتماهى "الصفقة" مع جميع مطالب إسرائيل في هذا الشأن، من ثلاثة أوجه: إعفاؤها تماماً من استيعاب أي لاجئ فلسطيني داخل حدودها، ولو بشكل رمزي؛ ومنحها حق الاعتراض على أعداد ونوعية اللاجئين الذين قد يرغبون في العودة إلى "الدولة" الفلسطينية المقترحة؛ وإسقاط أي مطالب تتعلق بتعويض اللاجئين، تحت ذريعة أنها – إسرائيل – قد "تحملت عبء" استيعاب اليهود الذين هاجروا من الدول العربية إليها بعد إقامتها عام 1948. تتحدث الخطة، للمرة الأولى، عن هذا الأمر، مدعية أن الصراع العربي – الإسرائيلي "خلق عدداً متساوياً، تقريباً، من اللاجئين الفلسطينيين واليهود، وأن اليهود الذين "فروا" من الدول العربية "عانوا" مثل الفلسطينيين". وهذا ادعاء إسرائيلي بامتياز، تبنته "الصفقة" بحذافيره، رغم وجود حقائق تاريخية مثبتة، أهمها، أن إسرائيل سعت بكل السبل الاستخباراتية – التي جمعت بين الترهيب والترغيب – لتهجير هؤلاء اليهود إليها، لحاجتها الماسة، في ذلك الوقت، إلى عمالة رخيصة، بحسب مصادر إسرائيلية.

---

(8) عبد الكريم نابغة الشرفا، استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاقصى، فلسطين، 2015، ص164.

وثمة مسألة أخرى، ذات صلة بموضوع اللاجئين، تتعلق بالنسبة الكبيرة – نحو 20% من عدد سكان إسرائيل – من فلسطيني الداخل الذين يحملون جنسية إسرائيلية، والذين يمثلون عقبة في طريق يهودية الدولة، سعت "الصفقة" إلى التغلب عليها تلبية، بالطبع، لمطلب إسرائيلي عن طريق اقتراح ما يسمى بتبادل أراض و"نقل مساحات مأهولة بفلسطينيين، مثل قرى ومدن منطقة المثلث التي يعيش فيها نحو 250000 فلسطيني"، وهو ما يعني تطبيق خطة الـ "ترانسفير" التي تحدث عنها مسؤولون إسرائيليون سابقون – رجفعام زئبفي – وحاليون – أفيجدور ليبرمان – مما يبرهن أن "الصفقة" صناعة إسرائيلية بامتياز[9]. ويمكن الجزم بأن "الصفقة" صممت للتمكين لدولة يهودية توسعية، تضم ما تشاء من الأراضي الفلسطينية بموجب ادعاءات توراتية، وتحقق مشيئتها في أن تكون دولة يهودية، وتوفر كل أسباب الأمن لها؛ من خلال تمكينها من السيطرة على المجال البري والبحري والجوي، مع تجريد "الدولة" الفلسطينية المقترحة من كل مقومات الدولة، لتحقق حلم المتطرفين دينيا بها في الحصول – كخطوة أولى – على موطئ قدم في المسجد الأقصى، فضلاً عن فرض سيطرتها على القدس بأكملها، وإزاحة الوجود الفلسطيني منها.

2- تركيع الفلسطينيين وتصفية قضيتهم:

تعد "الصفقة" مجموعة من الإملاءات المهينة التي يتعين على الفلسطينيين الانصياع لها، وهي "تلتف على كل المبادئ التي لازمت مفاوضات التسوية الدائمة بين إسرائيل والفلسطينيين في العقود الثلاثة الأخيرة؛ حيث تجاهلت المطلب الفلسطيني بضرورة الالتزام بحدود الرابع من يونيو عام 1967م، طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي، 242، وكل القرارات الدولية ذات الصلة".

من بين هذه الإملاءات، مطالبة الفلسطينيين بقبول السردية الصهيونية عن الصراع، ويطمس ومحو كل ما سواها من سرديات فلسطينية من خلال بضعة إجراءات، من بينها، حذف المناهج الدراسية والكتب التي تتطرق للسردية الفلسطينية، والتوقف عن بث أي مادة في وسائل الإعلام تتناول شيئاً منها، ما يعني التسليم المذعن بالسردية الصهيونية؛ ومن بينها أن "الصفقة" تحظر على الفلسطينيين اللجوء إلى المؤسسات الدولية، أو إلى المحكمة الجنائية الدولية، وتطالبهم بوقف ما يسمى بالتحريض ضد جيرانهم، في حين لا يوجد بند كهذا في "الصفقة" يطالب إسرائيل بالمثل. كما تحظر "الصفقة" على "الدولة" الفلسطينية المقترحة أن تعقد أي حلف أمني أو عسكري أو استخباري من شأنه أن يؤثر على أمن إسرائيل؛ وألا تقوم بعمل ما ضد إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية ومواطنيهما في المحكمة الجنائية الدولية؛ وأن تتوقف عن دفع أموال لأسر "المخربين" – المقاومين – الذين يقضون عقوبة السجن في إسرائيل ولاسر "المخربين" المتوفين".

---

[9] احمد غنام، الدور الامريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، جامعة الازهر، غزة، 2014، ص130.

وفيما يتعلق بـ "الدولة" الفلسطينية المقترحة، فإن الرسوم التوضيحية للخريطة المقترحة لهذه "الدولة" توضح أنها مجرد "جزر متناثرة هنا وهناك، تذكر بـ "البانتوستونات" في فترة "الأبارتهايد" (الفصل العنصري) بجنوب أفريقيا. هي دولة، ظاهرياً، حل الورق، لكن الجوهر يخلو من كل مغزى ممكن". وثمة تحايل واستخفاف تقترحه "الصفقة" فيما يتعلق بمساحة الأرض التي ستقام عليها "الدولة"، لتكون أقرب، في الحجم، من المساحة التي كان من المفترض أن تحصل عليها على أساس حدود الرابع من يونيو 1967م. إذ تقترح – على سبيل التعويض عن الأرض التي ستستولي عليها إسرائيل في الصفقة الغربية – "نقل وحدات صغيرة من الأرض إليها في غرب منطقة "النقب"، بالقرب من الحدود مع مصر، لكن هذه المناطق صحراوية، وإمكانية زراعتها ضئيلة للغاية. وهي بالنسبة إلى سكان الضفة الغربية ضواحي بعيدة، وتنميتها معقدة من الناحية الاقتصادية"[10].

تنص الصفقة، إمعاناً في الإذلال، على وجوب اختبار نوايا هذه "الدولة" قبل منحها صك اعتراف إسرائيلي – أمريكي؛ حيث تشترط "مرور فترة انتقالية من أربعة أعوام ينبغي عليها (أي الدولة الفلسطينية) خلالها، أن تستوفي جميع الشروط المنصوص عليها، وأن تظل منزوعة السلاح إلى الأبد". ومما يشير إلى أن "الدولة" المقترحة مجرد حبر على ورق، وأن النوايا مبينة لعدم إقامتها بالفعل، أن "الصفقة" تشترط استيفاء الفلسطينيين لهذه الشروط التعجيزية قبل أن تنفذ إسرائيل التزاماتها بها، ومن هذه الشروط:

- أن تكون السلطة الفلسطينية، أو هيئة قومية أو دولية أخرى توافق عليها إسرائيل، مسؤولة مسؤولية كاملة عن قطاع غزة.
- نزع سلاح "حماس" و"الجهاد الإسلامي" وكل ميليشيا أو تنظيم آخر.
- تتوقع الولايات المتحدة الأمريكية من الحكومة الفلسطينية ألا تضم أعضاء من "حماس" و"الجهاد الإسلامي" ومنظمات "إرهابية" أخرى إلا إذا انتهجت نهج السلام، وتبنت قرارات "الرباعية" الدولية، واعترفت بإسرائيل، وقبلت باتفاقيات سابقة بين الأطراف.

وثمة بند غريب في "الصفقة" يبدد عنصر سيادة الفلسطينيين على أراضي هذه "الدولة"، ويضع المتطلبات الأمنية لإسرائيل – مصطلح مطاط – فوق كل اعتبار، وبين إلى أي مدى ستكون "الدولة" المقترحة مرهونة بالكامل للإرادة الإسرائيلية؛ حيث ينص هذا البند على أنه "سيكون لإسرائيل الحق في الموافقة – أو عدم الموافقة – على خطط الجانب الفلسطيني لاستخدام الأرض والبناء في المناطق الفلسطينية المتاخمة للحدود الإسرائيلية الجديدة، وفقاً لاحتياجاتها الأمنية".

---

(10) محمد الجبوري، موقف الولايات المتحدة الامريكية من الانقسام الفلسطيني وتأثيره على القضية الفلسطينية، الطبعة الاولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020، ص67.

صفقة القرن / قراءة تحليلية في التحولات السياسية

على صعيد آخر، تشطب "الصفقة" حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى داخل إسرائيل، كما سبق وذكرنا، وتقيد حقهم في الهجرة إلى "الدولة" الفلسطينية المقترحة وفقاً لاتفاقيات أمنية باتفاق الطرفين، تراعي المتطلبات الأمنية لإسرائيل". أما مدينة القدس ذاتها فستصبح خارج السيطرة الفلسطينية والعربية؛ أي تجاهل المكانة الخاصة للأردن في الأماكن المقدسة، حيث تضع "الصفقة" المسجد الأقصى تحت السيادة الإسرائيلية، وترفض الإبقاء على الوضع الحالي؛ وبمقتضى "الصفقة" ستكون العاصمة الفلسطينية المقترحة في "بلدة" "أبو ديس" والأحياء التي تقع خارج نطاق جدار العزل، وهذا يعني فصل "الدولة" الفلسطينية عن القدس الشرقية تماماً. وبخاصة في البلدة القديمة والحرم الأقصى الشريف وحي الشيخ جراح".

لقد أفرغت "الصفقة" هذه "الدولة" الفلسطينية المقترحة، في واقع الأمر، من كل مقومات الدولة في التعريف القانوني، الذي بمدة ثلاثة عناصر لازمة لا تكون ثمة دولة بدون واحد منها، وهي: الأرض، والشعب، والسيادة. إذ إن "الدولة" التي تتحدث عنها "الصفقة" تخلو من العناصر الثلاثة مجتمعة، "فأرض (دولة الصفقة) ليست فلسطين حتى في حدود قرارات الشرعية الدولية، والشعب الذي تتحدث عنه (الصفقة) ليس كل الشعب الفلسطيني بل أقل من نصفه، حيث يتم تجاهل اللاجئين، كما أن (الدولة) ستكون دون سيادة. والدولة دون سيادة ليست دولة".

هذه الخطة المعلنة من الجانب الأمريكي لها هدف واضح ألا وهو انهاء القضية الفلسطينية، فهي شطبت العاصمة والسيادة والحدود والدفاع وأبقت ما لا يذكر للشعب الفلسطيني، هذا الشعب لا معنى له من دون القدس والأرض والعودة واللاجئين[11].

كما أنها تهدد مصالح الكيانات الفلسطينية بدأ من قيمها وصولاً إلى وجودها أصلاً، فهي تنص صراحة على انهاء التنظيمات الإرهابية حسب زعمها وتسليم سلاحها. وكما ذكر رئيس المكتب السياسي لحركة حماس السيد إسماعيل هنية أن موضوع الدولتين لم يعد قائماً والقدس واللاجئون غير موجودين على الطاولة والأسرى سيبقون في السجون فماذا بقي للقضية الفلسطينية. لم يبقى مصالح ولا قيم للفلسطينيين تذكر في حال تم تطبيق الخطة على الأرض، وهذا مؤشر صارخ للدلالة على وجود أزمة وجود للقضية الفلسطينية. حيث تسعى الصفقة إلى استكمال بناء الدولة العبرية اليهودية على ما تسميه الصهيونية العالمية أرض "إسرائيل" التوراتية" "إيرتز إسرائيل"، وهي تمتد من البحر المتوسط إلى نهر الأرن، وبالطبع تضم الضفة الغربية أو يهودا والسامرة، والقدس الموحدة عاصمة لها.

---

(11) **نجيب الاحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، الطبعة الثانية، دار الجليل للنشر، عمان، 2012.ص102.**

وتصفية ما تبقى من الكيان الفلسطيني في الضفة الغربية والقدس الشرقية، عبر التوسع في سياسة الاستيطان اليهودي في الضفة، وعمليات تهويد القدس، ودمج من يمكن دمجهم من الفلسطينيين في كيان دولة الأردن، ومن يتبقون يمكن دمجهم في المجتمع الإسرائيلي بأوضاع عرب 48 نفسها، مع إعطائهم بعض حقوق الإدارة المدنية المحلية. أما فيما يتعلق بقطاع غزة، العدو الإسرائيلي لا يعتبره في إطار أرض "إسرائيل" التوراتية، فلا يعني المحتلين الصهاينة من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، أو الأحلام التاريخية، ولكنه يؤرقهم باعتباره بؤرة للمقاومة الفلسطينية المتمسكة بالهوية، والحقوق المشروعة في أرض ووطن فلسطيني، وقنبلة قابلة للانفجار في أي وقت غير محسوب وعليه فإن خطة صفقة القرن تتضمن استبعاد إدارة ترامب بحث أي تسويات ترتكز على "حل الدولتين"، لأنه حل يتطلب إقامة دولة مستقلة على كل الأراضي الفلسطينية التي احتلتها "إسرائيل" عام 1967، على رغم أنها لا تشكل سوى 22% من فلسطين التاريخية، وهو ما يفترض بداهة تفكيك المستوطنات المقامة على أراضي 1976، إذ تعتقد الإدارة الأميركية أن الأمر الواقع تجاوز هذا الحل تماماً ومن ثم لم يعد قابلاً للنقاش. كما تستبعد خطة إدارة ترامب في الوقت نفسه بحث أي تسويات تقوم على "حل الدولة الواحدة"، لأنه حل يتطلب تمتع جميع الفلسطينيين ليس فقط بالحقوق السياسية والمدنية المتاحة لجميع المواطنين الإسرائيليين من دون تمييز، وإنما أيضاً بحق العودة المكفول للفلسطينيين المهجرين خارج حدود "إسرائيل". إذ تعتقد الإدارة الأميركية أن هذا الحل يشكل خطراً وجودياً على "إسرائيل"، كدولة يهودية، ويحيلها على المدى الطويل إلى دولة ثنائية القومية يتمتع فيها الفلسطينيون بغالبية عددية.

وتقوم الخطة على تسويات تقوم على "حلول عملية" لمشكلات قائمة بالفعل، كمشكلة اللاجئين الفلسطينيين في المنفى ودول الجوار، ومشكلة الكثافة السكانية في قطاع غزة، ومشكلة نقص الموارد المائية وغيرها من المشكلات. وترى الإدارة الأميركية أن الحل الأمثل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يجب أن ينطلق من القبول بفكرة التوطين، وأن الحل الأمثل لمشكلة الكثافة السكانية في قطاع غزة يجب أن يتأسس على قبول تبادل الأراضي بين مصر وإسرائيل. وهذه الحال التي تتبناها إدارة ترامب للصراع العربي – الإسرائيلي وللقضية الفلسطينية تكاد تكون مطابقة تماماً للحلول التي تقترحها "إسرائيل".

المبحث الثاني

أبعاد وتداعيات صفقة القرن

لقد جاءت صفقة القرن ضمن مسعى لتكريس مبدأ "السلام مقابل السلام"، وتجاوز معادلة "السلام مقابل الأرض"، حيث إن "إسرائيل" مع هذه الاتفاقية تسعى للحصول على الاعتراف الكامل والسلام التام من قبل الدول العربية وذلك دون التنازل عن أجزاء كبيرة من الأراضي التي تم احتلالها في العام 1967م، ويأتي هذا المسعى في إطار سياق إقليمي أوسع لتدشين علاقة تحالف بين "إسرائيل" وعدد من الدول العربية. وقد تزامن ذلك بعد مرور نحو العقد على اندلاع أحداث ما عرف بـ "الربيع

العربي"، والعقدين على احتلال العراق، وما نجم عنهما من تراجع وانهيار على مستوى النظام الإقليمي العربي، ما عنى أن الفرصة سنحت أمام الإدارة الأميركية و"إسرائيل" لممارسة مزيد من الضغط على الفلسطينيين للقبول بالصفقة[12].

إن المؤكد بخصوص هذه الصفقة إنها أقرب إلى مؤامرة ومشروع تصفية. إنها فرض لإرادة سياسية لقوى مهيمنة تتجاهل وتتجاوز حقوق الشعب الفلسطيني، وتضع حلولاً غير عادلة لمسائل الحل النهائي وذلك في ظل تجاهل الجانب الفلسطيني وما يرتئيه، واستبعاد دورهم كشركاء في وضعها، إذ لم يتم التشاور معهم بشأنها، وإنما تم وضع الصفقة في شكل من جانب واحد وبحيث يتم فرضها من قبل إدارة ترامب و"إسرائيل" عليهم.

المطلب الأول

تكريس صفقة القرن لمبدأ السلام مقابل السلام وتجاوز معادلة الأرض مقابل السلام

إن أولى مضامين رؤية الخطة الأمريكية في صفقة القرن جاءت لتعالج قضايا الأراضي والسيادة والسكان، ومهدت لما قدمته من معالجة ومقترحات بالقول: "لا تؤمن كل من دولة "إسرائيل" والولايات المتحدة بأن دولة "إسرائيل" ملزمة قانونياً بتزويد الفلسطينيين بمئة في المئة من أراضي ما قبل العام 1967، وهو اعتقاد يتوافق مع قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم (242). إلا أن المقترح استدرك ونبه بأن "هذه الرؤية تمثل حلاً توفيقياً عادلاً، وتتوخى قيام دولة فلسطينية تضم أراضي يماثل حجمها، إلى حد معقول، حجم أراضي الضفة الغربية وغزة ما قبل عام 1967". وهو ما سعى المشروع لتحقيقه عبر منح أراضي مقترحة تكون مرتبطة بقطاع غزة في مناطق صحراء النقب بالقرب من الحدود مع جمهورية مصر العربية، ولكن دون التماس مع الحدود بشكل مباشر، وعلى شكل منطقتين منفصلتين بينهما طريق واصل، إذ سوف تعوض هذه المساحات الممنوحة هناك ما سوف يتم الإعلان عن ضمه بموجب هذه الخطة إلى دولة "إسرائيل"، وذلك خصوصاً في المناطق الشرقية من الضفة الغربية، وتحديداً في مناطق غور الأردن والمناطق المطلة على البحر الميت، إضافة إلى المساحات المفقودة من الضفة بسبب ضم الكتل والجيوب الاستيطانية في الضفة الغربية. ومما جاء بهذا الخصوص في الخطة النص على: "يخضع غور الأردن الذي يعتبر مهماً لحماية أمن "إسرائيل" القومي للسيادة الإسرائيلية" و"إذا انسحبت دولة "إسرائيل" من غور الأردن، فستترتب عليها تداعيات على الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط" إذ تم تبرير هذا الضم باعتباره ضرورة أمنية، وذلك

(12) تيسير جبارة، دراسات في تاريخ فلسطين الحديث، مطبعة رائد للنشر، القدس، 2015.ص182.

تخوفاً من أي تحولات سياسية وعسكرية مستقبلية تقوم بموجبها الدولة الفلسطينية بإدخال السلاح والمسلحين عبر حدودها الشرقية[13].

وتؤكد الخطة في تحديدها الأراضي ومناطق السيادة الخاضعة لكل من الدولتين: الفلسطينية والإسرائيلية، بأنها تتجنب عمليات النقل القسري للسكان العرب أو اليهود قدر المستطاع، إذ تنص على أن: "يضم ما يقارب (97%) من الإسرائيليين في الضفة الغربية إلى الأراضي الإسرائيلية المتجاورة، ويضم حوالي (97%) من الفلسطينيين في الضفة الغربية إلى الأراضي الفلسطينية المتجاورة".

نتيجة لما يترتب من تغيير في خارطة أراضي كلا الدولتين بما في ذلك من ضم المستوطنات إلى الدولة الإسرائيلية فإنها تنشأ عن ذلك جيوب فلسطينية وإسرائيلية، وتنص الرؤية على تأكيدات تتعلق بوضعية هذه الجيوب. وفيما يتعلق بالجيوب الفلسطينية نصت الخطة على: "يصبح السكان الفلسطينيون، الذين يعيشون ضمن الجيوب التي تبقى داخل الأراضي الإسرائيلية المتجاورة، ولكن تشكل جزءاً من دولة فلسطين، مواطنون في دولة فلسطين ولهم خيار البقاء في المكان نفسه إلا إذا اختاروا عكس ذلك. وستتوفر لهم طرق وصول تصلهم بدولة فلسطين، وسيخضعون للإدارة الفلسطينية المدنية، بما في ذلك التقسيم والتخطيط، داخل حدود الجيوب الفلسطينية تلك. لن يخضع أولئك السكان للتمييز العنصري وستتوفر لهم الحماية الأمنية الملائمة. تقع هذه الجيوب وطرق الوصول تحت مسؤولية "إسرائيل" أمنياً"[14].

أما فيما يتعلق بوضعية الجيوب الإسرائيلية فتؤكد الخطة: "دولة "إسرائيل" ستستفيد من الحصول على حدود آمنة معترف بها. ولن تضطر إلى اقتلاع أي من المستوطنات، وستقوم بدمج الغالبية العظمى من المستوطنات الإسرائيلية ضمن أراضي إسرائيلية متجاورة. وستشكل الجيوب الإسرائيلية الواقعة في الأراضي الفلسطينية المتجاورة جزءاً من دولة "إسرائيل"، وسوف تتصل بها عبر نظام نقل فعال". وبالرغم مما توحي به الخريطة المقترحة للسيادة على الأراضي لكلا الدولتين من تقطع وعدم اتصال، فإن هذه الخطة تؤكد على تضمنها تصوراً لتحسين تنقل كل من الإسرائيليين والفلسطينيين داخل دولتيهما، حيث تضمنت النص على أنها: "تتوخى بناء دولة فلسطينية تسهل السفر ضمن أراضي دولة فلسطين إلى أقصى حد ممكن، وذلك من خلال إيجاد حلول حديثة ومتطورة للبنى الأساسية المؤلفة من الجسور، والشوارع والانفاق، فتستفيد دولة فلسطين مثلاً، من شبكة نقل سريعة تضمن تحركاً فعالاً بين الضفة الغربية وغزة، مروراً فوق الأراضي الخاضعة لسيادة "إسرائيل" أو من تحتها".

---

(13) **نجوى حساوي، تهجير اسرائيل للفلسطينين عن اراضيهم، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2014.، 85.**

(14) **حسن الحلبي، قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2013.، ص102.**

وهكذا فإن هذه الصفقة تهدف إلى إعادة ترسيم الحدود في فلسطين وتحديداً فيما يتعلق بدعم "إسرائيل" في ضمها لأجزاء واسعة من الضفة الغربية بما في ذلك المستوطنات، والأغوار، والبحر الميت، إلى السيادة الإسرائيلية، ومع حصولها مقابل ذلك على الاعتراف الدولي العربي. وهي خطوة كان رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، بنيامين نتنياهو قد بدأ بالتمهيد لها عبر التلميح إلى القيام بفرض القانون الإسرائيلي على جميع المستوطنات وغور الأردن. إن إعادة ترسيم الحدود بهذا الشكل الذي تقترحه الصفقة هو في حقيقته عبارة عن محاولات إسرائيلية لتفريغ القضية الفلسطينية من مضمونها وتحويل الكيان الفلسطيني الموعود من دولة قابلة للحياة والازدهار إلى مجرد تجمعات سكنية متقطعة ومحاصرة، تمارس شكلاً من الحكم الذاتي على نفسها، ولن تكون قادرة على المدى الأبعد من الاستمرار دون الوقوع في أزمات اقتصادية وسياسية واجتماعية مستمرة.

ومن أهم ما عالجته خطة إدارة ترامب للسلام ضمن ما جاءت به من مقترحات لتسوية ملفات وقضايا الحل النهائي في فلسطين هو ما قدمته بخصوص وضعية القدس، والتي تعتبر من أهم النقاط جدالاً وخلافية من بين سائر الملفات. وقد جاءت الخطة صريحة بإعلانها ضم جميع أحياء القدس، شرقيها وغربيها، وتوحيدها تحت السيادة الإسرائيلية، مع نصها وتأكيدها على ضمان حقوق وحرية العبادة، وضمان إمكانية الوصول لأماكن العبادة لأتباع مختلف الأديان. وفي هذا الخصوص اعتبرت الخطة بأنه بالإمكان إقامة عاصمة فلسطينية وفي المناطق والبلدات الفلسطينية المحيطة بالقدس، من شعفاط شمالاً، وحتى أبو ديس جنوباً.

وفيما يخص ضمان الحرية الدينية في القدس نصت الخطة على: (يجب أن تكون القدس مدينة توحد الناس ويجب أن تظل دائماً مفتوحة أمام المتعبدين من جميع الأديان)، وأشارت إلى أنه: (يقوم نهج هذه الرؤية على الحفاظ على وحدة القدس وإتاحة دخولها أمام الجميع، والاعتراف بقداستها بالنسبة للناس كافة، وذلك على نحو يوفر الاحترام للجميع)، وأنه: (يجب أن تبقى الأماكن المقدسة في القدس مفتوحة ومتاحة للمصلين والسياح المسالمين من جميع الديانات)[15]. واعتبرت بأن إسرائيل (تستحق، على العكس من العديد من السلطات السابقة التي حكمت القدس ودمرت الأماكن المقدسة للديانات الأخرى الثناء على قيامها بحماية المواقع الدينية للجميع والحفاظ على الوضع الديني الراهن. فنؤمن نظراً لهذا السجل الجدير بالثناء لأكثر من نصف قرن، وكذلك الحساسية المفرطة لبعض المواقع المقدسة في القدس، بضرورة استمرار هذه الممارسة، وخضوع الأماكن المقدسة كافة في القدس لجميع أنظمة الحكم القائمة اليوم، ويجب أن يستمر الوضع الراهن من دون انقطاع في جبل الهيكل / الحرم الشريف على وجه التحديد).

(15) إبراهيم حمامي، صفقة القرن، الحلم القديم الجديد، دون دار نشر، لندن، 2018.، ص 100.

وتشير الخطة إلى توافق هذا المقترح بتوحيد القدس وجعلها تحت السيادة الإسرائيلية مع ما تقرر في الكونغرس الأمريكي منذ العام 1995م، فتنص على: ((يتعارض تقسيم القدس مع بيانات السياسة بشأن تشريع سفارة القدس لعام 1995م، الصادر عن الولايات المتحدة. إذ اتفق جميع الرؤساء السابقين الذين شاركوا في عملية السلام على وجوب عدم تقسيم القدس مادياً مرة أخرى)). وفي هذا السياق تذكر خطوة الرئيس الأمريكية في نهاية العام 2017 وقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس: (اعترف الرئيس ترامب في السادس من كانون الأول / ديسمبر 2017، بالنيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية، بالقدس عاصمة لإسرائيل).

وتؤكد الخطة على بقاء مقر السفارة الأمريكية في القدس مع الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ستعمل على تشجيع الدول الأخرى للاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل وذلك عبر قيامها بنقل سفاراتها إليها: (سيبقى مقر سفارة الولايات المتحدة في دولة "إسرائيل" في "أورشليم". ستتخذ سفارة الولايات المتحدة في دولة فلسطين، بعد توقيع اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني، من القدس مقراً لها، وذلك في مكان تختاره الولايات المتحدة بالاتفاق مع دولة فلسطين. ستعترف الولايات المتحدة بدولة "إسرائيل" ودولة فلسطين في عاصمة كل منهما وستشجع الدول الأخرى على نقل سفاراتها إلى أورشليم والقدس حسب الاقتضاء).

وفيما يتعلق بمقترح القدس التي سوف تكون العاصمة الفلسطينية، فتحدد الخطة بأنه ستكون ما بعد الحاجز الأمني (نقطة التفتيش) في عناتا إلى الشرق والشمال منها، فتتم الخطة على: "ستبقى القدس العاصمة السيادية لدولة "إسرائيل"، ويجب أن تظل مدينة غير مقسمة. ويجب أن تقع العاصمة السيادية لدولة فلسطين في القدس الشرقية الواقعة شرقي الحاجز الأمني وشماليه، بما في ذلك كفر عقب، والجزء الشرقي من شعفاط، وأبو ديس، ويمكن تسميتها بالقدس أو باسم آخر تحدده دولة فلسطين)[16]. وبذلك فإن خطة صفقة القرن تتجاوز جميع المقترحات الخاصة بوضعية القدس منذ اتفاقية "سايكس – بيكو"، ووصولاً إلى قرار التقسيم، حيث كان النص دائماً على اعتبارها منطقة دولية، وتتعارض كذلك مع ما تقرر في اتفاقيات ترسيم خطوط الهدنة لعام 1949م والتي نصت على اعتبار مناطق وأحياء القدس التي ظلت تحت سيطرة الجيش الأردني ومن ثم انتقلت إلى الحكم الأردني خلال مرحلة وحدة الضفتين باعتبار أنها "القدس الشرقية"، وهي التي أرجأ إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني (أوسلو – 1)، الموقع في أيلول/سبتمبر عام 1993م، تسوية وتحددي وضعها الدائم إلى المراحل النهائية من المفاوضات بين "إسرائيل" والفلسطينيين.

وبحسب هذا المخطط فإن السيادة الإسرائيلية على القدس سوف تعني المساس والتهديد بشكل مباشر للوصاية الأردنية على القدس، وبما يؤدي لإنهائها مع الاحتفاظ بدور شكلي ومحدود للأردن، يقتصر على مهام تنسيق الرحلات السياحية. وتعود

(16) فهد سليمان، معتصم حمادة، صفقة القرن في الميدان، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، دمشق، 2020.، ص 108.

هذه الوصاية إلى العام 1924م حين بايع أهالي القدس الشريف حسين بن علي، وقد استمرت حتى بعد قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بين الأردن والضفة الغربية في العام 1988، حيث تم استثناء القدس لتبقى تحت الرعاية الأردنية وفي العام 1994م ومع توقيع الأردن وإسرائيل اتفاقية "وادي عربة" للسلام، نصت الاتفاقية على بقاء المقدسات الإسلامية في القدس تحت الوصاية الهاشمية.

كما وستؤدي السيطرة والسيادة الإسرائيلية الكاملة على القدس إلى التصعيد والتكثيف من ممارسات التهويد في القدس. وهو ما يترافق مع طمس الهوية والمعالم العربية والإسلامية، وقد يتطور ذلك حتى إلى الاعتداء على الحرم القدسي الشريف بما في ذلك من تفعيل ومضي في مخططات التقسيم المكاني للحرم، وإقامة الهيكل اليهودي المزعوم. وفيما يخص وضعية الفلسطينيين المقيمين في القدس التي ستصبح مدينة موحدة خاضعة لسيادة دولة "إسرائيل" وعاصمة لها، فإن الخطة تطرح أمامهم ثلاثة خيارات: (تتيح هذه الرؤية للسكان العرب في القدس، عاصمة "إسرائيل"، الذين يعيشون خارج خطوط الهدنة لعام 1949م ولكن داخل الحاجز الأمني القائم، اختيار أحد الخيارات الثلاثة: أن يصبحوا مواطنين لدولة "إسرائيل". أن يصبحوا مواطنين لدولة فلسطين. أن يحتفظوا بوضعهم كمقيمين دائمين في "إسرائيل")[17].

وبذلك فإن هذا المخطط يخدم صراحة المخططات الصهيونية الرامية لتفريغ القدس من سكانها العرب والفلسطينيين مع إبقاء أقلية قليلة ترتضي بأن تحمل الهوية والجنسية الإسرائيلية وبما لا يعيق مخططات التهويد، وهو ما يهدف إلى التصعيد والمضاعفة من مخططات التهويد في الأماكن المقدسة والبلدة القديمة والمناطق العربية المحيطة بها وبما يعزز من جهود تحويل وتثبيت القدس كعاصمة موحدة لدولة إسرائيل. ومن أهم ما جاءت به خطة إدارة ترامب السلام (صفقة القرن) هو ما يتعلق بوضعية قطاع غزة، وما تضمنته من متغيرات جديدة متعلقة بطبيعة الحدود والأراضي التابعة له، إضافة إلى التحولات على الصعيد الأمني والسياسي فيه، إذ نصت على أنه ومقابل ما تتضمنه صفقة القرن من انتقاص للأراضي الفلسطينية في مناطق القدس والضفة الغربية إلا أن هذا المقترح: ((يوفر توسعاً محتملاً في غزة لتعزيز تطورها ونجاحها)).

ويجري التأكيد في نص الخطة المقترحة على أنها (صممت لتمنح مستقبلاً مزدهراً للفلسطينيين في غزة. إذ أنها تنص على إمكانية تخصيص أراضي للفلسطينيين تقع ضمن الأراضي الإسرائيلية القريبة من غزة، ويمكن أن تبنى فيها بنى أساسية بشكل سريع من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة في غزة، وهذا ما سيسمح أخيراً ببناء مدن وبلدات فلسطينية مزدهرة تساعد بدورها على ازدهار غزة).

---

[17] جواد الحمد، المدخل الى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2014.ص85.

وتشير الخطة إلى أن هذه المناطق سوف تكون مناطق تنموية تشمل إقامة مدن ومناطق سكنية وزراعية، إلا إن الخطة المقترحة تؤكد بأن ذلك لن يكون دون التوصل إلى وقف إطلاق نار من قبل غزة مع "إسرائيل" ونزع سلاح القطاع بالكامل، وبما يضمن عدم وقوع أن حروب ومواجهات مسلحة مستقبلية، إذ تنص الخطة على: (لن تنجز أي تحسينات كبرى لأهل غزة قبل أن يتوقف إطلاق النار مع إسرائيل، وينزع سلاح غزة بالكامل ويصمم هيكل إداري يسمح للمجتمع الدولي بأن يوظف أموالاً في الاستثمارات بأمان وسهولة، ويضمن عدم تدميرها في أي نزاعات مستقبلية متوقعة). وتؤكد الخطة أيضاً على: "نزع سلاح حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وجميع الميليشيات والمنظمات الإرهابية الأخرى في غزة"، كما وتؤكد الخطة أنه: (وإذا أرادت حماس أن تضطلع بأي في الحكومة الفلسطينية، يجب عليها الالتزام بمسار السلام مع دولة إسرائيل من خلال تبني مبادئ اللجنة الرباعية، والتي تتضمن الاعتراف الصريح بدولة إسرائيل، والالتزام باللاعنف، وقبول الاتفاقات السابقة والالتزامات بين الطرفين)[18].

أما فيما يتعلق بوضعية مجتمعات المثلث، وهي عبارة عن مجموعة من البلدات العربية / الفلسطينية الواقعة ضمن الأراضي المحتلة عام 1948م، وهي بالتحديد تقع إلى جانب الحدود الشمالية الغربية للضفة الغربية، فإن الخطة تقترح دراسة نقلها وضمها إلى سيادة الدولة الفلسطينية المزمع قيامها، وذلك لتحقيق غرضين الأول زيادة مساحة الأراضي التي سيتم من خلالها تعوض الدولة الفلسطينية بعد تجريدها من السيادة على الأغوار والبحر الميت والقدس، والثاني هو التخفيف من المعضلة الديمغرافية داخل دولة "إسرائيل" عبر تخفيف أكبر قدر ممكن من السكان العرب داخلها ونقلهم إلى داخل مناطق وحدود الدولة الفلسطينية.

وقد جاء في الخطة: "تتألف مجتمعات المثلث من كفرقرع، وعرعرة، وباقة الغربية، وأم الفحم، وقلنسوة، والطيبة، وكفر قاسم، والطيرة، وكفر برعم، وجلجولية. حددت هذه المجتمعات التي تعطي لنفسها الهوية الفلسطينية، أساساً لتخضع إلى الحكم الأردني خلال مفاوضات خط الهدنة لعام 1949م، ولكن استرجعتها "إسرائيل" في نهاية المطاف لأسباب عسكرية تم تخفيفها منذ ذلك الحين. إذا تدرس هذه الرؤيا، بموجب اتفاق، احتمال إعادة رسم حدود "إسرائيل" بطريقة تجعل مجتمعات المثلث جزءاً من دولة فلسطين"[19].

إن هذه التجمعات يقطنها قرابة الثلاثمائة ألف فلسطيني ممن يحملون الجنسية الإسرائيلية، وهي كما أشارت الخطة تعرف نفسها إلى حد كبير على أنها فلسطينية. وينسجم طرح خطة صفقة القرن بخصوصها واقتراح ضمها لسيادة السلطة الفلسطينية،

---

[18] اكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، منشأة دار المعارف، القاهرة، 2015، ، ص88.

[19] جميل السحار، تاريخ فلسطين بين العنصرية الصهيونية والحقد الصليبي، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، مصر، 2018.ص28.

مع طرح ومشروع عضو الكنيست ووزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق، أفيغدور ليبرمان، الذي دعا له خلال السنوات الأخيرة، إلى ضم أجزاء من المثلث إلى السلطة الفلسطينية، في إطار تبادل أراض (ترانسفير)، وذلك بهدف تقليل عدد العرب في داخل الأراضي الإسرائيلية، وزيادة نسبة اليهود السكانية. وتعد منطقة "المثلث" مصدر قلق ديموغرافي لـ "إسرائيل"، إذ يصل التعداد السكاني فيها للعرب إلى نحو نصف مليون نسمة.

للمطلب الثاني: تطبيع العلاقات العربية الصهيونية

إن كافة المبادرات الخاصة بالعملية السلمية بين الدول العربية والكيان الصهيوني كانت تنص على إقامة علاقات عربية علنية مع الكيان الصهيوني، بعدا لتوصل إلى اتفاقية سلام. والتي كان آخرها مبادرة السلام العربية عام 2002م، إلا أن الوضع في صفقة القرن، يقوم على تطبيع العلاقات العربية الصهيونية، قبل البدء بالعملية السلمية، وهو بند في غاية الخطورة، لأن ذلك من شأنه تغييب الموقف العربي بالكامل عن مشهد الصراع الفلسطيني والصهيوني. مما يجعل الأخير ينفرد بالقضية الفلسطينية وتصفيتها بالطريقة والشكل الذي يريده.

هذا النقطة كانت محل ترحاب لدى العديد من الأنظمة العربية، وقد صرح نتنياهو بوجود علاقات عربية صهيونية سرية. وبات واضحاً أن هناك العديد من الدول العربية، الخليجية على وجه الخصوص (السعودية، الإمارات، البحرين)، ترغب في تعزيز علاقاتها مع دولة الكيان الصهيوني. انطلاقاً من رؤيتها التي تقول "أن المشروع الإيراني أخطر على الدول العربية من المشروع الصهيوني"؛ وأنه في حال عززت علاقاتها مع الكيان الصهيوني، فإنها سوف تحمي نفسها من خطر المشروع الإيراني، بل ومحاربته واسقاطه. ومؤشرات ذلك كثيرة، سواء عبر تصريحات رسمية كاتهام وزير الخارجية السعودي عادل الجبير لحركة حماس بالإرهاب أكثر من مرة؛ أو غير الرسمية عبر هاشتاج #الرياض – أهم – من – القدس. أما الأهم هو ما تناولته وسائل الإعلام المختلفة عن وجود ضغوط تمارسها قيادات السعودية على القيادات الفلسطينية (السلطة الفلسطينية، وحركة حماس)، من أجل قبول صفقة القرن[20].

أولاً: دور المملكة العربية السعودية في صفقة القرن:

تلعب المملكة العربية السعودية دوراً محورياً في صفقة القرن، بما يتوافق مع التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي، وكانت بداية الانخراط السعودي العلني من خلال المبادرة العربية المنسوبة للملك عبد الله، والتي تمثل نقلة في ملف الصراع بدخول العرب كضامنين للاتفاق النهائي. تجاوبت المبادرة العربية مع مقترحات كلينتون وبوش وأوباما التي تقو على حل الدولتين،

[20] إبراهيم حمامي، صفقة القرن، الحلم القديم الجديد، مرجع سابق، ص 104.

ومع أن المفاوضات تجمدت بسبب الرفض الإسرائيلي فإنها حققت لـ "إسرائيل" مكسباً استراتيجياً باستبعاد الحل الثنائي لصالح الحل الإقليمي ودخول العرب بشكل جماعي في التسوية، وقد أشار أيلاند إلى أهمية المبادرة العربية في عملية "التعبئة والتغليف" للتمهيد للحل المتعدد الأطراف أمام المجتمع الدولي، ووضع الأساس للحل الإقليمي. وقد تطور الدور السعودي إلى ما هو أبعد وهو تحمل التكلفة المادية للتنفيذ، ودخلت المملكة كممول لصفقة القرن عقب تولي الملك سلمان، حيث استغل الإسرائيليون طموح الأمير محمد بن سلمان ورغبته في الصعود لكرسي الحكم في ظل أبيه، وانتهزوا فرصة احتياجه إلى الدعم الخارجي لتحقيق ما خططوا له منذ نصف قرن. اندفع محمد بن سلمان لتنفيذ الأجندة الإسرائيلية المدعومة من دونالد ترامب، فقام بخطوات متسرعة قطع بها شوطاً كبيراً في صفقة القرن نقلت الخطة من الورق إلى الأرض بمال السعودي حيث قام:

1- شراء جزيرتي تيران وصنافير لتدويل مضيق تيران:

كان قرار بيع جزيرتي تيران وصنافير للمملكة هو أخطر ما تم التوصل إليه من إجراءات لصالح الكيان الصهيوني منذ احتلال فلسطين في 1948، فبيع الجزيرتين يؤدي إلى تدويل مضيق تيران وإنهاء السيطرة المصيرة عليه، وهو الذي كان سبباً في حروب مصر مع الإسرائيليين.

2- اتفاقية المنطقة الحرة بشمال سيناء:

لم تكن زيارة الملك سلمان إلى مصر في إبريل 2016 من أجل السيطرة على تيران وصنافير فقط، وإنما لتوقيع الاتفاقات المكملة للهيمنة الإسرائيلية، وقد رفض الملك سلمان النزول من الطائرة إلا بعد موافقة عبد الفتاح السيسي على التوقيع على الاتفاقات وقد كشف مكرم محمد أحمد رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام الضغوط التي مارستها السعودية، وقال إن الملك سلمان رفض النزول من الطائرة إلا بعد التأكد من توقيع السيسي على الصفقة ورفض الانتظار لحين تسليم القوات الإسرائيلية الجزيرتين. وقع الملك سلمان 23 اتفاقية تعاون، من ضمنها اتفاقية لإنشاء المنطقة الحرة في شمال سيناء.

وتشير عناوين مشروعات المنطقة الحرة إلى شروع محمد بن سلمان في تنفيذ البنود الواردة في صفقة القرن منها إنشاء وبناء الميناء البحري، إنشاء المطار في المنطقة المحددة في تبادل الأراضي، تشييد الطرق في المنطقة التي ستكون غزة الكبرى، وتحمل تكلفة شق النفق تحت فلسطين المحتلة بطرقه الثلاثة (البري والسكة الحديد وأنبوب النفط) لربط دول الخليج بالمتوسط، وتتحمل السعودية تكلفة شق ترعة المياه العذبة التي ستنقل مياه النيل (تم بناء سحارة سرابيوم تحت القناة لنقل مياه النيل إلى الكيان الصهيوني)، وتشييد أكبر محطة لتنقية مياه الصرف الصحي لتوفير المياه للمنطقة الحرة.

3- مشروع "نيوم" وإزاحة مصر من خليج العقبة:

إن التمويل السعودي في جنوب سيناء لا تقل خطورة من دوره في الشمال، ورغم مشروع النفق الإسرائيلي المطروح فإن السعوديين يطرحون فكرة بناء جسر الملك سلمان، مما يثير الكثير من التساؤلات؛ فهل طرح موضوع الجسر بديلاً للنفق الإسرائيلي لرغبة السعوديين في استبعاد الأردن كممر للوصول إلى سيناء ويطعمون في الاستحواذ على الطريق للبحر المتوسط وحدهم؟ لكن هذا السيناريو يواجه التضاريس التي تعوق شق الطريق الثلاثي (أنبوب النفط، السكك الحديدية، الطريق البري) من شرم الشيخ حتى الميناء شمالاً حيث سلسلة الجبال، كما أن الجسر المعلق لا يتحمل النقل الثقيل الذي يتحدثون عنه.

أيضاً، ربما هناك تعديل على الخطة بالجمع بين المشروعين؛ بأن يكون النفق مخصص لنقل المعادن والمواد الخام والبترول والنقل البري والسكة الحديد، وأن يكون الجسر لخدمة السياح الأجانب في "نيوم" من أجل الترفيه والانتقال إلى جنوب سيناء بحرية. ويحظى مشروع الجسر بالشروط الجديدة بدعم إسرائيلي لأنه ينهي الوجود المصري في هذه المنطقة الاستراتيجية، ويعد غطاء لعملية السيطرة على شرم الشيخ والمثلث الجنوبي لسيناء.

ثانياً: تأثيرات القرار الأمريكي بنقل سفارتها إلى القدس وأخطاره:

توسعت تأثيرات القرار الأمريكي وأخطاره لتشمل باقي الدول العربية والإسلامية، بحيث تسبب الضغط الأمريكي في تطبيق العلاقات العربية مع (إسرائيل) خاصة الخليجية منها، وإخراجها إلى العلن قبل تحقيق سلام شامل وعادل. صحيح أن إقامة علاقات بين بعض الدول العربية والاحتلال كانت موجودة منذ الثمانينات والتسعينات ولكن الجديد فيها هو ما ظهر جلياً بعد قرار واشنطن الاعتراف بالقدس عاصمة لـ (إسرائيل)، فمؤتمر وارسو الذي عقد في بولندا بين حجم التطبيع الكبير بين بعض الدول العربية خاصة الخليجية ومنها السعودية والإمارات وسلطنة عمان والبحرين.. التي توددت إلى الاحتلال ودافعت عن حق "إسرائيل" في الدفاع عن نفسها، في نفس السياق رفضت السعودية والامارات ومصر بند "عدم التطبيع مع (إسرائيل)" في مؤتمر البرلمان العربي التاسع والعشرون الذي عقد في الأردن 3 – 2019/3/4، ولكن الرئيس البرلمان العربي أبقى على البند المذكور وذلك لأن الشعوب العربية ترفض فعلاً إقامة علاقات طبيعية مع الاحتلال.

أن القرار الأمريكي ساهم بشكل خطير في تقسيم الدول العربية نصف يريد إقامة علاقات مع الاحتلال على حساب القضية الفلسطينية ويخرج التطبيع من مرحلة السر إلى مرحلة العلن ونصف أخر يرفض المقترح. كما سمح قرار الولايات المتحدة الأمريكية للاحتلال الإسرائيلي بإجراء محاولات استفزازية على الحدود مع لبنان وسوريا سواء عبر نشر بعض القوات عسكرية على في مزارع شبعا اللبنانية المحتلة، كما تحاول في كل مرة وضع سيادتها على منطقة الجولان السوري المحتل وتنتظر من الولايات المتحدة تشريع قانون يسمح بذلك مستغلة في سوريا بالغارات الكثيفة على أراضيها لدورها في دعم القضية

الفلسطينية. كما أن من أهداف الولايات المتحدة الأمريكية هو فك ارتباط الدول العربية بإيران عبر وقف الدعم الإيراني لحركات المقاومة في فلسطين في دفاعها عن القضية الفلسطينية ومعاقبتهم للتعامل مع إيران وقضية القدس التي لا تعني فقط الفلسطينيين والعرب فحسب بل جميع الدول الإسلامية[21].

ثالثاً: المواقف المتباينة تجاه مشروع صفقة القرن:

عند رصد المواقف من صفقة القرن الأمريكي نجد هناك تبايناً واضحاً في المواقف كون الصفقة الأمريكية في هذه الصفقة يسعى لاستغلال الظروف التي يمر بها العالم عموماً والمنطقة خصوصاً.

1- موقف السلطة الفلسطينية:

تبنت رئاسة السلطة الفلسطينية مواقف متباينة إزاء صفقة القرن كان أولها الإشادة بها، فقد التقى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في 20 سبتمبر 2017 وشكره على دعمه وأشاد بجديته لتنفيذ الرؤية التي تضمنتها صفقة القرن، وأعرب عن أمله في أن تتحقق في الأشهر القريبة القادمة، يأتي هذا الموقف منسجما مع كون السلطة شريكاً سياسياً في مسيرة البحث عن حل سياسي للصراع من جهة، وفي ضوء وعد ترامب بالقيام بوساطة متوازنة إزاء عملية السلام من جهة أخرى، لكن وفي مرحلة تالية وبعد قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وعزمه على نقل السفارة الأمريكية إليها رفضت السلطة صفقة القرن والقرار المذكورة[22].

إلا أن الولايات المتحدة ماضية في تنفيذ هذا القرار لأن الواقع الفلسطيني يعاني من الحصار والإغلاق الذي تفرضه "إسرائيل" على قطاع غزة، وقد ازدادت الأمور تعقيداً بعد الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني الذي انتهى بسيطرة حركة حماس على غزة والسلطة الفلسطينية على الضفة، وهو ما سبب ضرراً كبيراً للمشروع الوطني الفلسطيني، كما ساهم في تأخير وتراجع فرص الحل، وأعطى الاحتلال الإسرائيلي هامشاً كبيراً من المناورة والتهرب من استحقاق التسوية، وتراجعت معها الولايات المتحدة الأمريكية كمرجعية بحجة أن السلطة غير مؤهلة لإقامة دولة ما دامت غزة خارج سيطرتها ولا تستطيع استردادها، ناهيك عن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة.

---

[21] **إسماعيل أحمد ياغي، الإرهاب والعنف في الفكر الصهيوني، مكتبة العبيكان، الرياض، 2014، ص 87.**

[22] **مطهر الصفاري، فلسطين صفقة القرن، التحديات والفرص، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، بيروت، 2019.، ص 42.**

2- موقف الدول العربية من الصفقة:

كما مر معنا في سياق هذا الفرع حول دور المملكة العربية السعودية في صفقة القرن وتأثير موقفها على دول مجلس التعاون الخليجي في سياساتها الخارجية نوعاً ما فيمكننا القول أن هناك ريادة خليجية عامة تقريباً تجاه هذه الصفقة إذ أن المملكة العربية السعودية هي التي تحدد السياسة العامة والخطوط العريضة تتبعها دول مجلس التعاون الخليجي أما فيما يتعلق بالدول العربية الأخرى فقد أشارت تقارير إلى وجود تحفظات أبدتها بعض الدول العربية إزاء صفقة القرن، فقد أوضحت مصر تحفظها على استبدال القدس الشرقية كعاصمة للدولة الفلسطينية المرتقبة، كما عارض الأردن محاولات الإبقاء على القوات الإسرائيلية في وادي الأردن، وكان الموقف السوري واضحاً من حيث الرفض القاطع للصفقة وعلى خلاف بعض المصادر الإسرائيلية التي ترج بأن معظم الدول العربية قد وافقة على الصفقة.

3- الموقف الأوروبي من الصفقة:

إن اهم المنطلقات التي تحدد معالم السياسات والممارسات الاوربية تجاه قضية فلسطين، لا تكمن في مجرى الاحداث وتطوراتها بل تتعلق بجملة ثوابت اوربية يتأثر بها القرار السياسي الاوربي والسياسة الاوربية الرسمية تميل الى الجانب الاسرائيلي الى حد كبير، رغم ما شهدته علاقة الكيان الصهيوني بالاتحاد الأوروبي من تدهور خلال رئاسة بنيامين نتنياهو، تبقى حماية كيان الاحتلال الإسرائيلي من ثوابت سياسة الاتحاد الأوروبي. وإن موقف الاتحاد الأوروبي من مبادرة صفقة القرن مؤيد لها من حيث مبدأ ضرورة التوصل إلى حل للصراع، لكن الكثير من دوله – على ما يبدو – تتوجس من مواقف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، ولا تثق برغبته وقدرته على تحقيق السلام[23].

[23] مطهر الصفاري، فلسطين صفقة القرن، مرجع سابق، ص 18.

خاتمة

تُعتبر "صفقة القرن" نقطة تحول رئيسية في مسار القضية الفلسطينية، حيث تسلط الضوء على التغيرات الجذرية في السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. إن هذه الصفقة، التي تمثل مزيجًا من الضغوط السياسية والاقتصادية، تهدف إلى إعادة تشكيل الواقع الفلسطيني والعربي بما يتماشى مع المصالح الإسرائيلية. من خلال استعراض الأبعاد المختلفة لهذه الصفقة، يتضح أنها ليست مجرد خطة سلام، بل هي أداة لتصفية الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

النتائج

1- تؤكد الصفقة على تآكل الحقوق الفلسطينية، بما في ذلك حق العودة، والسيادة على القدس، والحدود، مما يهدد وجود الدولة الفلسطينية المستقلة.
2- تساهم الصفقة في تعزيز الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، مما يزيد من تعقيد إمكانية تحقيق السلام.
3- تشهد العلاقات العربية الإسرائيلية تحولات كبيرة، حيث يتم تطبيع العلاقات قبل التوصل إلى اتفاق سلام شامل وعادل.

التوصيات

1- يجب على الفصائل الفلسطينية العمل على تعزيز الوحدة الوطنية لمواجهة التحديات التي تطرحها الصفقة، والتأكيد على الحقوق الفلسطينية الثابتة.
2- ينبغي على الدول العربية والمجتمع الدولي تفعيل الدبلوماسية لحماية الحقوق الفلسطينية، ومواجهة الضغوط الأمريكية والإسرائيلية.
3- يجب على الدول العربية إعادة تقييم علاقاتها مع إسرائيل بناءً على احترام حقوق الفلسطينيين، وليس على أساس المصالح السياسية الضيقة.
4- يتعين دعم المقاومة الشعبية الفلسطينية كوسيلة فعالة لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي والتأكيد على الهوية الفلسطينية.

قائمة المصادر

الكتب

1- إبراهيم حمامي، صفقة القرن، الحلم القديم الجديد، دون دار نشر، لندن، 2018..
2- احمد غنام، الدور الامريكي في تسوية الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، جامعة الازهر، غزة، 2014.
3- إسماعيل أحمد ياغي، الإرهاب والعنف في الفكر الصهيوني، مكتبة العبيكان، الرياض، 2014.
4- اكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، منشأة دار المعارف، القاهرة، 2015.
5- تيسير جبارة، دراسات في تاريخ فلسطين الحديث، مطبعة رائد للنشر، القدس، 2015.
6- جميل السحار، تاريخ فلسطين بين العنصرية الصهيونية والحقد الصليبي، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، مصر، 2018.
7- جواد الحمد، المدخل الى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، 2014.
8- حسن الحلبي، قضية فلسطين في ضوء القانون الدولي، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2013..
9- فهد سليمان، معتصم حمادة، صفقة القرن في الميدان، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، دمشق، 2020.
10- محمد الجبوري، موقف الولايات المتحدة الامريكية من الانقسام الفلسطيني وتأثيره على القضية الفلسطينية، الطبعة الاولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2020.
11- مطهر الصفاري، فلسطين صفقة القرن، التحديات والفرص، أوراق سياسية، مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، بيروت، 2019..
12- نجوى حساوي، تهجير اسرائيل للفلسطينين عن اراضيهم، مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2014..
13- نجيب الاحمد، فلسطين تاريخاً ونضالاً، الطبعة الثانية، دار الجليل للنشر، عمان، 2012.

الرسائل

1- خالد اياد هنا، واقع تطبيق قرارات منظمة الامم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى، غزة، 2017.
2- عبد الكريم نابغة الشرفا، استراتيجيات التفاوض الفلسطيني الاسرائيلي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الاقصى، فلسطين، 2015.

البحوث

1- اكرم عدوان، تقسيم فلسطين في مشروع لجنة التحقيق الخاصة التابعة للأمم المتحدة، مجلة العلوم الانسانية، جامعة البحرين، 2015.

2- حسن الباش، فلسطين في اليونسكو بين الرفض والقبول، مجلة العودة، العدد88، 2013.

3- سعد الدين العثماني، انتفاضة الاقصى الحصيلة والافاق، مجلة الفرقان، العدد 48، 2013.

4- شادي عدنان الشديفات، الاعتبارات القانونية حول وضع القدس في القانون الدولي، مجلة الدراسات، المجلد 99، عمان، 2017.

5- عبد الحميد المجالي، القدس- احتلال وتهويد ومفاوضات في طريق مسدود، مجلة حوليات، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2017.

6- عبدالله الاشعل، اثر اعلان الدولة الفلسطينية على المركز القانوني للأراضي الفلسطينية، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، 2009.